

فيتش: قرارات البنك المركزي لضبط سوق الصرف "إيجابية" لتصنيف مصر الائتماني

الخبر

وكالة أنباء الشرق الأوسط:

ثمنت مؤسسة "فيتش" الدولية لتصنيف الائتماني قرارات البنك المركزي المصري الأخيرة لضبط سوق الصرف ومجابهة السوق الموازي للدولار، مؤكدة أنها خطوة "إيجابية للغاية" بالنسبة لتصنيف مصر الائتماني. كان البنك المركزي المصري قد خفض سعر صرف الجنيه أمام الدولار بنسبة 14.5% ليصل الدولار إلى 8.88 جنيه في السوق الرسمي.

وقالت "فيتش" في تقرير حول الاقتصاد المصري بثته على موقعها الإلكتروني إنه إذا ما ظلت الضوابط التي تضعها مصر فيما يتعلق بالمعروض من النقد الأجنبي عند مستوياتها الحالية، فذلك قد يجعلها أقرب للحصول على قرض صندوق النقد الدولي إذا ما سعت السلطات المعنية لذلك.

وأكدت أن خطوات البنك المركزي المصري التي تستهدف رفع مخزون البلاد من الاحتياطي الأجنبي بعد أن شهدت تراجعاً منذ اندلاع ثورة يناير في عام 2011 تشكل عاملاً مهماً ضمن محاولات معالجة المشكلات الاقتصادية التي تواجهها البلاد خلال العام الجاري، سواء كانت تباطؤ وتيرة النمو أو ارتفاع مستويات التضخم، إذ يأمل البنك أن تسهم قراراته في تعزيز الثقة في العملة المحلية وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية.

كما رحبت "فيتش" بالمبادرات التي أطلقتها البنوك الحكومية في سبيل دعم مخزون البلاد من النقد الأجنبي، آخرها قرار البنك الأهلي إصدار وعاء ادخاري جديد مؤقت لعملائه لفترة 60 يوماً فقط بالعملة المحلية تحت مسمى شهادة "الجنيه المصري" وهي شهادة اسمية مدتها ثلاث سنوات تصدر للأشخاص الطبيعيين بأسمائهم ولأبنائهم القصر بفئة الألف جنيه ومضاعفاتها وبدون حد أقصى، على أن تكون هذه المبالغ مقابل التنازل عن عملات أجنبية وعربية، وتمنح الشهادة سعر عائد سنوي ثابت طوال أجلها يبلغ 15% يُحتسب اعتباراً من يوم العمل التالي ليوم الشراء ويُصَرَّف هذا العائد بالجنيه المصري دورياً كل ثلاثة شهور.

الرأي

* إن النتائج الإيجابية لقرار "المركزي" خفض قيمة العملة المحلية بالتزامن مع تحرير قيود النقد الأجنبي ستفوق على المدى القريب التأثيرات السلبية الناجمة عن خفض قيمة العملة وذلك في ضوء محدودية الأثر على خدمة الديون الخارجية، وذلك على خلفية انخفاض مستوياتها بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي إلى 15% بالإضافة إلى قرار المركزي برفع سعر الفائدة بواقع 150 نقطة أساس لمجابهة تراجع القوة الشرائية للأفراد وفقاً لمؤيد والتي أشارت أيضاً إلى أن توقعات النمو الأكثر إيجابية للفترة المقبلة بالتزامن مع انخفاض الضغوط الخارجية يفوق مخاطر انخفاض القوة الشرائية للأفراد.

* إن قرار خفض العملة المحلية تأثيره إيجابي على التصنيف الائتماني لمصر لأنه سيعزز من تقليل الفارق بين السعيرين الرسمي والموازي، وهذا الإجراء سيقصص من إنفاق احتياطي النقد الأجنبي لدعم قيمة العملة المحلية لتبقى عند مستوى أعلى من قيمتها، كما أنه سيعزز من زيادة الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي، وتري وكالات التصنيف أن انخفاض قيمة سعر الصرف مع احتمالية مزيد من خفض العملة للفترة المقبلة سيرفعان من الضغوط التضخمية، إلا أن تلك الآثار يمكن تجاوزها مع زيادة معدلات النمو.

* إن مصر تعاني من نقص في السيولة الأجنبية نتيجة تراجع الدعم الخارجي من الجهات المانحة، واتساع عجز الموازنة على خلفية زيادة الواردات وتراجع الصادرات وانخفاض إيرادات السياحة وقناة السويس بالتزامن مع تراجع معدلات الطلب عالمياً، لهذا فإن ارتفاع قيمة العملة المحلية حد من فرص زيادة الصادرات السلعية للفترة الماضية التي تراجعت بنحو 26.5% خلال الربع الثالث مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، كما تسببت قيود الحركة على رؤوس الأموال في ضعف تدفقات رأس المال وصعوبة الاستيراد من الخارج.

* إن مرونة سعر الصرف ستعوض بعض التحديات، ومن المرجح أن تحسن من القدرة التنافسية التجارية، فضلاً عن أن إزالة القيود المفروضة على الإيداع الأجنبي بالعملة الأجنبية للأفراد وللمستوردي السلع الأساسية ستدعم إحياء النشاط الاقتصادي والاستثماري، مؤكدة على أن حزمة القرارات والإجراءات ستحسن من التدفقات الأجنبية وتعزز النمو، الأمر الذي يقلل الضغوط على ميزان المدفوعات والذي هبط بمستويات الاحتياطي إلى 16.5 مليار دولار.

تنبیه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

* الأساس في الأزمة الحالية سواء على المستوى النقدي أو الاقتصادي هو عدم قدرة الاقتصاد على تنمية موارده بالعملة الأجنبية مع تراجع موارد الدولة من السياحة وعدم نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة كافية وتراجع إيرادات الصادرات وكذلك ضعف الطاقات المتاحة لإنتاج سلع أساسية أهمها الغذاء مما يجعل الدولة تضطر لاستيرادها، وأيضاً اعتماد الكثير من الصناعات القائمة على المدخلات المستوردة وضعف المكون المحلي بنسب متفاوتة تصل في بعض الأحيان إلى مجرد التعبئة. ويستلزم علاج هذه المشكلات إقامة تنمية صناعية مستدامة في ظل هيكله الاقتصادية لإقامة صناعات للإجلال محل الواردات من ناحية وتنمية التصدير من ناحية أخرى، وتظهر بوادر هذه الاستراتيجية حالياً في استراتيجية تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإقامة تجمعات زراعية تصنيعية متكاملة ضمن مشروع استصلاح المليون ونصف المليون فدان، فالقرارات التي اتخذها البنك المركزي تعد بداية حقيقية للإصلاح الاقتصادي لكن يجب أن تتلائم معها إصلاحات مكملة على صعيد بقية المجالات الاقتصادية لإزالة عوائق التصدير والاستثمار من خلال إصلاح اقتصادي حقيقي.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.